في محاضرته أمام المشاركين في المخيم الأول لجامعة عدن.. مدير أمن عدن:

لاتنمية بدون أمن والأمن يعني احترام الجميع لكافة القوانين واللوائح المنظمة لحياة المجتمع في كافة

يوم 22 مايو 1990م هو الميلاد الحقيقي للدولة اليمنية الحقيقية كونها جعلت من سيادة القانون واحترامه عنواناً بارزاً في بنائها السياسي والاقتصادي والاجتماعي

تفاعلاً مع الزخم الشبابي المفعم بالحيوية والنشاط والحماس الايجابي الذي يشهده نادي ضباط الشرطة بمدينة عدن خور مكسر المستضيف للفعاليات الثقافية والرياضية والفنية والفكرية التي تنظمها جامعة عدن في مخيمها الشبابي الصيفي الأول.

القى العقيد ركن/ عبدالله عبده قيران مدير أمن محافظة عدن محاضرة قيمة بعنوان «الأمن عامل من عوامل التنمية وتعريف الشباب بالأمن الحديث» ونظراً لأهميتها نالت اعجاب واستحسان الجميع وبما تطرقت إليه من مواضيع شائقة سردها بأسلوبه السلس المفعم بالشفافية.

هاكم نصها والتي أدارها باقتدار أ. د/ محمد أحمد العبادي مدير عام الإدارة العامة

رضوان الدوة/ أحمد علي مسرع/تصوير: علي الدرب

(الأمن عامل من عوامل التنمية وتعريف الشباب بالأمن الحديث) قال تعالى : «الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف» الربط الوثيق بين الأمن والتنمية عبرت عنه الآية السابقة بدلالة صريحة لا تحتاج معها إلى مزيد من ايضاح فالأمن حاجة أساسية لكل مجتمع، تعاظمت معه التنمية والبناء والتطور حتى قيل بحق لا تنمية بدون أمن، والأمن بالمفهوم العام يعني : احترام الجميع لكافة القوانين واللوائح المنظمة لحياة المجتمع في كافة مجالاتها، وعلى أساس من هذا الاحترام تبين الدولة بكافة مؤسساتها وأجهزتها السياسية والإدارية والأمنية.

والأمن بهذا المفهوم القانوني كان العنصر البارز في قيام الحضارات اليمنية القديمة، حيث كان القانون اليمني القديم حامياً للملكية والحرية من خلال قانون «حمير» وقبله قانون «قتبان» الذي يعود إصداره إلى القرن الثامن قبل الميلاد وفي دولة «سبأ» وجد ما يسمى «بالمزود» وهو المجلس التشريعي، وسمي في دولة حمير «مشور» وابان حكم هذه الدولة كانت تدرس قوانين الحرب وقوانين التجارة، ووجدت فيها مجالس تشريعية للمدن كان من ضمن مهامها نشر وشرح قوانين الدولة.

أيها الشباب.. هذه اللمحة التاريخية القانونية للدولة اليمنية القديمة يجب أن ترسخ فينا عقيدة الأمن وأهميته باعتباره شيئاً أصيلاً في تراثنا، وينبغي أن يكون كذلك في حاضرنا، وهذا ما حدث بالفعل في بناء الدولة اليمنية الحديثة الذي كان الـ ٢٢ من مـــايو ١٩٩٠م هو تاريخ ميلادها، فقد جعلت من سيادة القانون واحـتـرامـه عنواناً بارزاً في بنائهـا السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

أخلص إلى القـول، مـمـا أردت أن أمهد له بأن بالأمن يتحقق باحترامنا وتمسكنا بالقانون ولوائحه وأنظمته ولأن ذلك الاحترام كان سلوكاً أصيلاً في حياة أسلافنا، فيجب أن يكون كذلك في سلوك أمتنا في الحاضر.

ثم بعد أن مهدت لكم بهذه التقدمة البـسـيطة ألج وإياكم إلى مـحـاور المحاضرة، مقسماً إياها إلى محورين :

الأول : نتكلم فيه عن الأمن وأثره على التنمية.

الثاني : فأتناول الحديث فيه عن الأمن الحديث.

المحور الأول
الأمن والتنمية

أيها الشباب.. سأدع لغة الأرقام هي التي تتـحـدث مـعـكم عن عظيم المنجزات التي حققتها بلادنا في كافة مـجـالات ومـيـادين التنمـيـة البـشـرية والمادية خلال الفترة التي عاشت فيها بلادنا منعمة بأمن وسلام واسـتـقـرار حقيقي وقد أمانت وإلى الأبد – بإذن الله تعالى – تلك الأيام والشـهـور والسنين المـأسـوية التي عـاشـتـهـا بلادنا بين الحروب الشطرية والتناحر السياسي والحزبي والطائفي، وحلت محلها الأيام التي حفلت بأعراس ديمقراطية وحرية سياسية.

لا أطيل عليكم فأنا على يقين من أن لغـة الأرقـام كـفـيلة بأن تعطيكم الرسم الواضـح لمـا شـهـدته بلادنا من طفرة تنموية هائلة تحققت بفعل تحقق الأمن والاستقرار خلال الفترة من عام ١٩٩٥م وحتى العام ٢٠٠٥م.

ففي مجال الطرق التي تعد من أهم أركـان البنية التـحـتـيـة الاقـتـصـادية والاجـتـمـاعـية، أنفـقـت الحكومة حوالي «٢٠٠» مليار ريال لتشييد شبكة متطورة من الطرق تربط كل أجـــزاء الوطن ببعضها، وتتكون شبكة الطرق في اليمن حالياً من (١٠) آلاف كلم أسفلتية.

وشـهـد قطاع الاتصـالات الهاتفية والمعلومات وخدمات البريد تطوراً كبيراً وقفزة نوعية في عهد الوحدة المباركة، فـقـد وصل عدد خطوط الـهـاتف الثابت إلى «١,٢٤٠» مليـون خط، وهناك الآن أكثر من مليوني شـخص يسـتـخـدمون الهاتف النقال «الجوال» وأكثر من «٣٥» ألف مشترك في خدمة الانترنت.

وسـجـل قطاع الصناعـة تـحـولاً جذرياً من خلال سعي الحكومة إلى تشجيع التوجه نحو الاستثمار في القطاع الصناعي حيث بلغ عدد المشـروعـات الصناعية المرخصة من الهيئة العامة للاسـتـثـمـار نحـو «٢,٥٣١» بتكلفة اسـتـثـمـارية «٤٦٩,٥» مليار ريال توفر «٧٤,٥» ألف فرصة عمل.

وجاء القانون رقم (٤) لعام ١٩٩٣م بشأن المناطق الحرة مكملاً لهذا الدور الحيوي التجاري والصناعي الذي تشهده بلادنا في حـاضـرهـا، ووضـعـت خطة استراتيجية لها تشمل إنشاء عشرات المشاريع الحيوية والاستراتيجية، منها مشروع المجمع الصناعي في البريقة على مساحة «٣٤» هكتاراً وكذا إنشاء منطقة للصناعات الثقيلة وأبروكيـماوية على مساحة «٢٣٥» هكتاراً، وتقدر الدراسات العائدات الاقتصادية المتوقعة للمنطقة بحـوالي «٥٠٠» مليـون دولار سنوياً بعد الانتهاء من مشاريع المرحلة الأولى كما تقدر خلق «٢٠ – ٣٠» ألف فرصة عمل في حال تطوير «١٠٠» هكتار فقط من المنطقة الصناعية.

وشـهـدت مـثـيـلاتـهـا من القطاعات الأخرى نفس التـقـدم وبنفس الوتيـرة من الأرقام العالية.

وانصب اهـتـمـام الدولة أيضـاً على العنصر البشري باعتباره دينامو التنمية وعمودها الفقري في سبيل إيجاد عناصر مؤهلة ومدربة وقـادرة على زيادة الإنتاج، والإسـهـام الفـعـال في مـسـيـرة التنمـيـة الاقتصادية والاجتماعية.

توسـعـت خـارطة الـتـعـليم لتـشـمـل التعليم الفني والمهني الذي صارت معاهده التدريبية تشمل (١٥) محافظة إضافة إلى أمـانة العـاصـمـة، وازدادت مـؤسـسـات التدريب من (٦) عام ١٩٩٠م إلى (٥٩) في عام ٢٠٠٤م كما تخرج من المعاهد التقنية والمـهـنية «٤٠٤٦» طالباً في عـام ٢٠٠٤م مـقـابل «٧٠٨» في عـام ١٩٩٠م.أيـهـا الشباب.. الأرقام مذهلة ولا يتسع المجال لذكر الكثير منها، وهي أرقام ولا شك ستزيد بكم أنتم أيها الشباب، إذا ما جعلتم من تحـقـيق الأمن واحـتـرام القـانون عنواناً لسلوكياتكم الحياتية.

المحور الثاني
الأمن الحديث

أيهـا الشـبـاب.. تقـول الدراسـات الأمنية التخصصية أنه كلما زادت رفاهية المـجـتـمع وازداد ازدهاره فـإن الجـريـمـة للأسف تتطور مـعـه وأضـرب لكم مـثـالاً بسـيـطاً على ذلك التـــلازم بين تطور المـجـتـمع وتطور الجـريـمـة فـمع ظهور أجهزة الحاسوب «الكمبيوتر» وما يقدمه من خدمات عديدة لمستخدميه أهمها بالطبع «خدمة الانترنت» وجد في العصر الحديث ما يسمى «بالجريمة الالكترونية».

وإذاً فإن هذا التـلازم الحـتـمي بين التطور والجـريـمـة يفـرض بالطبع تطور وسـائل مكافـحـتـه، والأمن الحديث أيها الشباب صارت له دلالتان هامتان :

الأولى : مادية.

الثانية : إنسانية.

ولكن قبلـهـا اسـمـحـوا لي – أيـهـا الشـبـاب – أن نقف وقـفـة بسـيطة أمـام مفهوم الامن الحديث.

إن احداث الحادي عشر من سبتمبر غيرت مفهوم الدول للأمن، فقد قام على أنقـاض برجي مـانـهـاتن مـفـهـوم حـديث للأمن يتـخـطى حـدود الدول بل لم يعـد مـفـهـوم الامن الحـديث يحـمل المـعنى الاقليمي وإنما أصبح له المفهوم العالمي أي أن الأمن الحديث هو أمن كافة ساكني الكرة الارضـيـة ويعني هذا أن امن كل دولة فـيـهـا أصـبـح امـراً كـسـائر الدول الأخرى على هذا المحور ، مما حتم عليها التوقيع على العديد من الاتفاقيات الدولية سـواء لتبـادل الخـبـرات والمـعلومـات او لتبادل المجرمين.

وبعد أن أوضـحنا بايجـاز مـفـهـومنا للأمن الحديث أتناول بإيجاز ايضاً دلالاته

ففي الجانب المادي: أولت قيـادتنا السياسية ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صـالـح رئيس الجـمـهـورية القـائد الأعلى للقوات المسلحةاهتماماً كبيراً بتطوير وتحديث الاجـهـزة الامنية كماً ونوعاً وفي مـخـتـلف الأصـعـدة والمـجـالات الامنيـة، أحدثكم بها ايضاً من خـلال لغة الارقام باعتبارها اللسان الفصيح في ايصال الافكار الى المستمع دون رتوش أو تزييف.

حيث أصدر القانون رقم ١٠ لعام ٢٠٠١م بإنشاء اكاديمية الشرطة التي تضم عدداً من الكليات والمعاهد مثل كلية الشرطة، كلية الدراسات العليا، كلية التعليم التخصصي، ومعهد تدريب أفراد الشـرطة وكلـيـة الدراسـات والبـحـوث العلمية.

وفي يناير أعـدت وزارة الداخلـيـة استـراتـيـجـية أمنية تـهـدف الى التـوسـع والـتـواجـد لخـدمـات الشـرطة في المديريات البالغ عددها ٢٢٢ وجرى تنفيذ اولى مراحل خطة الانتشار الامني التي بدأت عـام ٢٠٠٢م بإنشـاء (١٣) منطقة أمنية في محا فظات شبوة ومأرب والجوف .

كما تم في المرحلة الثانية لعام ٢٠٠٣م انتـشـار خـدمـات الشـرطة في (١٢٦) مديرية و(٧٠) نقطة أمنية ومرورية شملت معظم المحا فظات، وهكذا امتدت تلك المراحل حتى تم تنفيذ المرحلة الخا مسـة والتي شـملت كـافـة مـديريات الجـمـهـورية .كما شـهـدت هذه الفـتـرة تحديث آليات العمل في المصالح التابعة للوزارة مثل مصلحة الهجرة والجوازات والجنسـية ومـصـلحـة الأحـوال المدنية ومصلحة السجون، بهدف تحسين صورة الأداء الأمني حـيـث بدأ الـعـمـل بنظام إصدار جوازات السفر الآلية منذ سبعة أعوام كما تم إصدارالبطاقة الشخصية الآلية وبلغ عدد الفروع التي يطبق فيها النظام على مستـوى المـحـافظات (١٠) فروع حتى نهاية عام ٢٠٠٤م.كما صدر القرارالجـمـهـوري رقم (١) لعام ٢٠٠٢م بشـأن إنشـاء مـصـلحـة خـفـر السـواحل لحماية أمن سيادة الجمهورية وحماية مصالحها الاقتصادية في البحر الاقليمي وحـراسـة السـواحل والجـزر والمـوانئ الـبـــحـــريـــة ومـكـافـــحـــة التـهـريب والتـسلل والهـجـرة غـيـر القانونية من وإلى أراضي الجمهورية عبر البحر.

ولأن المرأة اليمنية أصبحت خلال السنوات المـاضـيـة من عـمـر الوحـدة شـريكاً فـاعـلاً في مـجـالات الحـيـاة ثم انتـشـار الشـرطة النسـائـية ادراكـاً من الوزارة لمـدى حـاجـة الـعـمـل الأمني بمـفـهـومـه الحديث للعناصر النسـائـية والتي كان يشكل غـيـابـهـا بمـثـابة ثغرة تضيع معها الكثير من الحقائق المرتبطة بنصف المجتمع.

أما بالنسبة للدلالة الإنسانية لمفهوم الأمن الحديث فإن أصدق ما القول كدلالة اهتمام الحكومة بهذا المعنى الإنساني للأمن الحديث، توجيهات فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقـوات المـسـلحـة في لقـائـه التشاوري بقيادة وزارة الداخلية والتي تضمنت الحث على توثيق عرى العلاقة بين الشرطة والمواطنين باعتبار أن الأمن لم يعد مسئولية أجـهـزة الشرطة وحدها أو الحكومة وأجـهـزة الشـرطة فـقـط وإنمـا أضحى مسؤولية الجميع الراعي والرعية، وهذا لن يتـأتى إلا من خـلال خلق الصداقات القوية بين المواطنين ورجل الشـرطة، وهذا لا يتـأتى إلا من خـلال تحـقـيق أجـهـزة الشـرطة لشـعـارها أنها في خـدمـة الشـعـب ولا يتـأتى كـذلك إلا من خـلال مـحـو الرواسب والأفكار السيئة التي تحاول بعض القوى الحاقدة على الوطن أن تلصقها بأجهزة الشرطة مستغلاً الحرية الإعلامية لتنفيذ سمومها.

ودعونا نكون صرحاء وأقول إننا أولينا اهتماماً بالجانب المادي لمفهوم الأمن الحديث ونجحنا فيه والحمد لله ويدل على ذلك انخـفـاض مسـتـوى الجـريـمـة المنظمة في بلادنا ونجاح الأجهزة الأمنية في كشف غالبية الجرائم المرتكبة.

أما في الجانب الإنساني فإنه وبلا شك لم نوله اهتماماً كبيراً خلال الفترة الماضية ولكن كما حدثتكم عن حديث فخامة الأخ/ رئيس الجمهورية في لقائه التـشـاوري الذي جـمـعـه بقـادة وزارة الداخلية كـان حـديثـه منصـبـاً بدرجة أساسية على الجانب الإنساني لمفهوم الأمن الحديث، وبالفعل فإن قيادة وزارة الداخلية ممثلة بالأخ/ نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور/ رشاد العليمي تترجم توجيهات فخامة رئيس الجمهورية من خلال وضع الخطط الاستراتيجية للاهتـمـام بالجـانب الإنسـانـي للأمن الحديث وهو ما يعني أن المرحلة القادمة ستـشـهـد اهتماماً كبيراً بهذا الجانب وترصد له كل الوسائل والامكانيات بما

مساحة
إعلانية

المفتتح

أيام شبابية مثالية

المخيم الشبابي الصيفي الأول لطلبة جامعة عدن شهدت أيامه المتـلألئة نشاطاً وحيـوية مفعمة بالخلق والعطاء والإبداع الراقي والمتنوع مما يؤكد الطاقات الإبداعية الخلاقة التي يتمتع بها شبابنا.. خاصة وأن الأنشطة الثقافية والفكرية والرياضية التي زخرت بها أيام المـخـيم قـد نالت إعـجـاب واستحسان الجميع واستطاعت أن تدل بما لايدع مجالاً للشك أن هكذا ملتقيات شبابية لابد وأن لا تغيب عن أذهان كل من لهم باع في مـجـالات الأدب والثقافة والفنون حتى يتمكنوا من استقطاب مثل هذه المـواهب وصـقـلهـا ليكون لهـا شـأن في المستقبل المنظور تماماً كما فعل د ./ محمد أحمد العـبـادي الذي حـرص على انجـاح فـعـاليـات هذا المـخـيم وتشـجـيع على المـواهب في مـخـتـلف المجالات.

فشكراً للجميع

المحرر

شخصية تربوية

اسكندرعبده قاسم

من مواليد ١٩يناير ١٩٤٥م في مدينة الشيخ عثمان، عدن عـيـنت مـدرساً عـام ١٩٦٣ بعد تخـرجي من ثانوية الجـلاء حالياً ثانوية محمد عبده غانم منذ بداية تعييني مدرساً وأنا ادرس لغـة انجليـزية ودرست مادتي اللغة العربيـة والعلوم بفروعها.

اول مدرسة درست فيها مدرسة ردفان (الشرقية) من عام ١٩٦٣ حـتـى ١٩٦٧ ثم مـدرسـة عـمـر المختار (ميفعة المتوسطة) من م١٩٦٧-١٩٦٩. ثم درست في مدرسة لطفي جعفرأمان (المتوسطة بكريتر) من عام ١٩٦٩م حتى ١٩٧١ وبعدها أنتقلت الى البريقة حتى عام١٩٧٤م.

وبعد ذلك حتى عام ١٩٨٣م تفرغت للعمل في الداكرة السياسية في وزارة التربية والتعليم وكنت اقوم بتقديم برنامج (الطلاب) في اذاعة الشعب المحلية بعدن.

في عام ١٩٨٣ عملت مسئولاً مالياً وادارياً في مدرسة ابن حنبل حتى عام ١٩٩٠م أنتقلت الى مكتب التربية والتعليم بالمحافظة وعملت مستـشـاراً في الاعـلام التربوي. وفي عـام ٢٠٠٥م تمت احالتي الى التقاعد.

للاستاذ اسكندر عبده قاسم مساهمات ادبية وكتابات صحفية وهو من الادباء الذين كتبوا عددا من الاغاني للاطفال.

إعداد/ علي الخديري

أزمة الإعداد للعام الدراسي

انور احمد صالح

كـافـة الـتـربويين من قـيـادات إدارية وتربوية ومعلمين منشغلون في عملية إغـلاق ملفـات خطط الـعـام المنصرم وفتح ملفات خطط الـعـام الدراسي الـقـادم.. ومـقـارنـتـهـا مع امكانيات ووسائل عمل تنفيذها.. وبهذه البداية وبمستوى التعامل مـعـهـا يـتـجـدد طابع العام الدراسي القـادم.. فـالـتـعـامل البطيء والتقليدي المكرر مع عملية الإعداد والتهيئة يولد هـمـومـاً ومـعـانـاة للمدارس.. ويعرقل تنفيذ مهامها ويعيق أي تقدم أو تطور للعمل التربوي!

ولقد ظلت وللأسف العملية التربوية والتعليمية في كل عام دراسي ما بين التراجع والتراوح بسبب التأخير في تغطية النواقص وفي معالجات المشكلات التعليمية.. وفي انعدام التـغـيـيـرات المـوفـقـة مع طبـيـعـة وظروف هذه النواقص والمشكلات.. ولم نلمس سوى التقليدية والعشوائية التي تزيد العمل التربوي صعوبة وتعقيداً.. وتضاعف من المشكلات المعرقلة لأي تقدم أو تطور مطلوب للمستويات التعليمية.

وإن مـا يعتـمل في الواقع التـربوي والمـدرسي في كل عـام دراسي مجرد استعدادات مألوفة تكرر سلبياتها وصعوباتها والتركيـز المتجدد في إجـراء التـغـييـرات والتنقلات للإدارات المدرسـيـة وكـأنـهـا نقطة الضعف وسبب المشكلات لظاهرة التدني!! وهذا هو الإعـتـقـاد الخـاطئ والذي أثبت عدم جدواه بدليل التزايد المتواصل للتدني في الوضع التربوي وأزمته في بداية ونهاية العام الدراسي.

إذن.. لابد من البـحـث الدقـيـق عن حـقـائق المـشكلات في النواقص.. وفي التركيز الإيجابي المؤدي للتقدم وللتطور في عملية التخطيط الجيد للإعداد المتكامل للعام الدراسي القادم.. والاستفادة المثلى من الكفاءات والقدرات التربوية المشهود لها المبدعة وليست التقليدية والشكلية بغرض تجاوز التطور الرقمي في النتائج دون أي تطور نوعي.

وها نحن ننتظر التحرك الواعي لهذه المتطلبات الضرورية للإعداد الهـادف والمـجـدي والخـالي من أزمـات تخلخل تقدم وتطور السير الدراسي العام.

وهذه مسؤولية مباشرة تقع على عاتق قيادة مكتب تربية عدن في وضع آلـيـة عـمـل مـتـقـدمـة تزيل الـتـعـقـيـدات الإدارية والفنية.. وتحرير إدارات العمل التربوي والمدرسي من أنماط الأشكال التقليدية والعشوائية.. والتخلص من عقدة التغييرات في الإدارات المدرسية والبحث الصادق عن الحلقات الضعيفة ضمن سلسلة حلقات كافة الأطر التربوية في الإدارات المدرسية والتربوية ورؤساء المكاتب والأقسام واستبدالها بالحلقات القوية والقادرة على شد السلسة وإحكامها في خدمة تطور وتقدم العمل التربوي في م/ عدن.. ولكن بدون هذا الاهتمام المسؤول وجدية ومصداقية التعامل مع هذه الاتجاهات الإيجابية تبقى أزمة الإعداد للعام الدراسي القادم معضلة ويصبح الوضع المتراجع والمتراوح للوضع التربوي الصورة السلبية البارزة للمشهد التربوي في عدن منارة العلم والنور والنموذج المقتدى به من قبل المحافظات الأخرى.